المحاضرة الرابعة في النحو

أنماط الجملة الاسمية البسيطة

ثانيا: الإخبار عن النكرة

أوّلا: ـ الإخبار عن النكرة بالنكرة:

هذا النمط التركيبي الذي يشترك فيه المبتدأ والخبر في التنكير، يشترط فيه أن يكون الخبر أنكر من المبتدأ. ووجه الشبه بين هذا النمط و النمط الأصلي الذي بخبر فيه عن معرفة بنكرة، أنّ المبتدأ كونه أقلّ تنكيرا سمح بحمله على المعرفة، وبهذا يكون الانتقال من الأقل تنكيرا إلى الأكثر تنكيرا، هو بمثابة الانتقال من المعرفة إلى النكرة.

وقد تحدّث العلماء عن هذا النمط في معرض حديثهم عن مسوّغات الابتداء بالنكرة، وأرجعها ابن هشام إلى نيّف وأربعين مسوّغا، كلّها تعود إلى التخصيص أو التعميم.

والتخصيص والتعميم صفتان متناقضتان، الأولى تقلل من درجة التنكير، وتزيد في درجة التعريف، ومن هنا كان الاسم الأخص هو الأعرف. والثانية تعمل العكس، أي تزيد في درجة التنكير، وتقلل من درجة التعريف، وعليه فالأعم من الأسماء هو الأنكر.

فإذا كان هذا هو شأن التخصيص والتعميم، فإنّ وجه استقامة التركيب الذي يخبر فيه عن نكرة مخصصة له ما يبرره، لأنّ النكرة المخصصة قريبة من المعرفة، بسبب التخصيص الذي يقلّل من درجة التنكير. ولكن كيف يكون التعميم الذي يفيد التنكير، ويزيد النكرة تنكيرا مسوّغا من مسوّعات الابتداء بها؟ للإجابة على هذا السؤال نقول: إذا كانت المعرفة تدل على واحد، أو على محدّد أومعيّن، والنكرة تدل متعدد، أو على ما شاع في جنسه، فإننا نستطيع بالتعميم أن نجعل مجموع العناصر التي تنتمي إلى جنس معيّن مجموعة واحدة، فنكون بهذا الجمع والتعميم قد انتقلنا من ما كان متعدّدا إلى ما صار موحدا، أي انتقلنا من المتعدّد إلى الواحد. وهذا ما يحدث مع الاسم الجمعي، مثل: كلمة (تمر) في قولك: (التمر غذاء كامل)، أنت لم تخبر عن عنصر محدّد، بل عن جنس التمر عموما، ولكي يستقيم لك الوضع أدخلت على لفظ (تمر) ـ الذي يدلّ على متعدّد ـ (أل) الجنسيّة، لتنتقل من الدلالة على متعدّد بلفظ (تمر) إلى الدّلالة على واحد بمصحوب (أل) الجنسيّة وهو لفظ (التمر)، الذي يدلّ على جنس التمر، فكان قولك: (التمر غذاء كامل)، مستساغ لغويا، لأنّه جار على قوانين اللغة. وهكذا يتّضح لنا السبب الذي جعل النحاة يرجعون كل مسوّغات الابتداء بالنكرة إلى الخصوص أو العموم. والشكل الموالي يلخّص لنا مسوّغات الابتداء بالنكرة.

مسوغات الابتداء بالنكرة				
التخصيص		التعميم		
الوصف	الإضافة	دلالة أصلية(معجمية)	دلالة مكتسبة (نحوية)	
نكرة موصوفة مثل: -﴿ ولأمةٌ مؤمنةٌ خيرٌ من مشركةٍ﴾ البقرة 221 سوداء ولود خير من حسناء عقيم	نكرة مضافة - ﴿ كلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ المدّثر 38 - كلُّ تسبيحةٍ صدقةٌ	أن تكون من ألفاظ العموم (كل،جميع) -﴿ كلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ البقرة 116، والروم 26 - ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَـٰذِرُونَ ﴾ الشعراء 56.	نكرة مسبوقة بنفي مثل: لا أحدَ في الدّارِ -﴿مَا مِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ الحاقة 47	نكرة مسبوقة باستفهام مثل: - ﴿أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيمُ﴾ مريم 46 -﴿ أإلهٌ مَعَ اللهِ﴾ النمل 61،62،63،64

الدلالة على الخصوص: تدل النكرة على الخصوص إذا كانت موصوفة أو مضافة، فمثال الإخبار عن النكرة الموصوفة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٢١﴾ ﴾البقرة 221.

الشاهد في الآية قوله: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ ﴾ حيث أُخبر عن نكرة موصوفة بنكرة، لأنّ أمة مبتدأ، ومؤمنة صفة لها، وخير خبر، والجارّ والمجرور (من مشركة) متعلّق بخير. وما قيل هنا يعاد في قوله: ﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾. فعبد مبتدأ، ومؤمن صفة له، وخير خبر.

ومثال الإخبار عن النكرة المضافة قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ ﴾. (المدثر 38). وقوله: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ (الروم 32). النكرة (كل) في الآيتين خصصت بالإضافة، حيث أضيفت

في الأولى إلى (نفس)، وفي الثانية إلى (حزب)، فقلّت درجة تنكيرها، فعوملت معاملة المعرفة بأن رُفعت على الابتداء، وأُخبر عنها بنكرة محضة، وهي لفظ (رهينة) في الآية الأولى، ولفظ (فرحون) في الثانية. وإن كان لفظ كل منفردا يجوز الإخبار عنه لدلالته على العموم، وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل.

والنكرة المخصصة بالإضافة أعرف من النكرة المخصصة بالصفة، لأنّ النكرة قد تعرّف بالإضافة، وذلك إذا أُضيفت إلى معرفة. ولا تُعرّف بالصفة لأنّها لا توصف إلاّ بنكرة مثلها أو بجملة، وتبقى نكرة على الرغم من تخصيصها بالصفة. وإذا كانت القاعدة تقول: إذا اشترك المبتدأ والخبر في التنكير يكون المبتدأ أقلّ تنكيرا من الخبر. فإنّه قد يُخبر عن نكرة مضافة بنكرة موصوفة. وهذا ما نجده في قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾.(الشورى 40). جزاء: مبتدأ مضاف إلى سيّئةٍ. وسيّئةٌ: خبر، ومثل: صفة للخبر، وهو مضاف والهاء مضاف إليه. ومن قال: إنّ لفظ (مثل) معرفة، لأنّه أضيف إلى معرفة، فكيف توصف النكرة بمعرفة؟ الجواب أنّ لفظ (مثل) من النكرات التي لا تُعرّف، حتّى ولو أُضيفت إلى معرفة. كما في قولك: رأيت رجلا مثلك.

الدلالة على العموم: الدلالة على نوعان: دلالة أصليّة، ودلالة مكتسبة.

1 ـ الأصليّة: تكون على مستوى المفردة، وهي الدلالة المعجميّة لها، وتسمّى الألفاظ التي تحمل هذه الدلالة بألفاظ العموم، أشهرها (كل و جميع). قال تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ من البقرة 116، والروم 26. لفظ كل: نكرة مرفوعة على الابتداء، وقانتون خبر. وقال: ﴿وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَٰذِرُونَ﴾ الشعراء56. إنّ: حرف مشبّه بالفعل يفيد التوكيد. ونا: ضمير متّصل في محلّ نصب اسم إنّ. جميع مبتدأ، اتّصلت به لام الابتداء وتفيد التوكيد، وحاذرون: خبر، والجملة في محل رفع خبر إنّ.

ففي هذين المثالين أُخبر عن النكرتين (كل، وجميع)، وهما غير مخصصتين بوصف أو إضافة، وغير مسبوقتين بنفي أو استفهام، ومسوّغ الإخبار عنهما هو الدلالة على العموم الموجودة فيهما وجودا أصليا.

2 ـ المكتسبة: أمّا الدلالة المكتسبة، فتكون على مستوى التركيب، لذا يمكن أن نسمّيها نحوية، في مقابل المعجميّة التي تكون على مستوى المفردة، وتدل النكرة على العموم إذا سبقت بنفي أو استفهام.

ا ـ **المسبوقة باستفهام:** ومثالها قوله تعالى: ﴿أإلهٌ مع الله﴾ (النمل 62،61،64،63). كلمة إله نكرة سُبقت باستفهام فدلّت على العموم، وهذه الدلالة سوّغت رفعها على الابتداء، وشبه الجملة (مع الله) متعلّق الخبر المحذوف، ولك أن تقدّر المحذوف مفردا أو جملة، فإن قدّرت مفردا وجب أن يكون نكرة : فتقول:

(أإله موجود مع الله). وكون التركيب جملة بسيطة أُخبر فيها عن نكرة بنكرة. وإن قدّرت جملة قلت: (أإله يوجد مع الله)، فيكون التركيب جملة مركّبة أُخبر فيها عن نكرة بجملة فعليّة، وما دامت الجمل نكرات، يمكن عدّ التركيب من باب الإخبار عن النكرة بنكرة.

ب ـ المسبوقة بنفي: ومثال المسبوقة بنفي : قولك: (لا رجلٌ في الدار)، إذا أردت نفي وجود رجل واحد في الدار. فتكون (لا) هنا نافية للوحدة. و(رجل) مبتدأ، و(في الدار) متعلّق الخبر المحذوف. أو قولك: (لا رجلَ في الدار)، إذا أردت نفي وجود جنس الرجال في الدّار، فتكون (لا) هنا نافية للجنس، و(رجل) اسمها مبني على الفتح في محل رفع. وفي الحالتين أخبرت عن نكرة مسبوقة بنفي، وهي لفظ (رجل).

ومنه قوله تعالى: ﴿مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة 47). ما: نافيّة. و(منكم): شبه جملة متعلّق بحال للمبتدإ محذوفة، ولا يكون صفة لتقدّمه على صاحبه، لأنّ الصفة لا تسبق الموصوف. ومن: حرف جرّ زائد، وأحد: مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلا، وحاجزين: خبر.

ومنه أيضا قوله: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس 32). إن: للنفي، و كل: مبتدأ، ولمّا: بمعنى إلاَّ، وجميع: خبر أوّل، ومحضرون: خبر ثان. و ذكر النحّاس في إعراب القرآن أنّ هذا رأي سيبويه.[1]

ومن عجيب التركيب القرآني من هذا النمط قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ... ﴾ (الأنعام 38). حيث أُخبر عن نكرتين مخصصتين بوصف وهما لفظي (دابّة وطائر)، بنكرة موصوفة، وهي لفظ(أمم). والنكرة الواقعة خبرا أنكر من المرفوعة على الابتداء، ومن المعطوفة على المبتدإ. والإعراب كالتالي: الواو بحسب ما قبلها. وما: للنفي. ومن: حرف جرّ زائد. ودابّة: مبتدأ مجرور لفظا مرفوع محلا. و(في الارض): شبه جملة متعلّق بمحذوف صفة لدابّة. الواو: حرف عطف. لا: حرف نفي. طائر: معطوف على المبتدأ. وجملة (يطير بجناحيه) صفة لطائر. إلاّ: أداة استثناء. أمم: خير. وأمثالُ: صفة لأمم. مضافة إلى الضمير (كم).

والنكرة المرفوعة على الابتداء والمعطوفة عليها هما على الترتيب : (دابّة، وطائر)، الأولى موصوفة بمتعلّق شبه الجملة (في الأرض) وهو محذوف، ولك أن تقدّر مفردا فتقول: موجود. أو تقدّر جملة فتقول: يوجد. وما دامت الجمل نكرات أو في حكم النكرة، فأنت في الحالتين وصفت نكرة بنكرة. والثانية موصوفة بجملة (يطير بجناحيه)، والوصف بالجملة في حكم الوصف بالنكرة كما ذكرنا. أمّا النكرة الواقعة خبرا، وهي لفظ (أمم) فموصوفة بلفظ أمثال وهي من النكرات الضّاربة في التنكير، والتي لا تعرّف حتّى ولو

[1] ـ ينظر إبراهيم النحّاس، إعراب القرآن،

أُضيفت إلى معرفة، ولذلك فهي هنا نكرة تامّة على الرّغم من أنّها مضافة إلى أعرف المعارف وهو الضمير. فما حدث في الآية هو الإخبار عن نكرة مخصصة بوصف بنكرة محضة.

ثانيا: ـ الإخبار عن النكرة بالمعرفة:

الأصل أنّ هذا النمط غير موجود، لأنّه يتناقض مع قانون الإخبار الذي يقضي بأن الأصل في الإُخبار أن يكون عن معرفة بنكرة. وهذا ما جعل بعض النحاة ينفون وجود هذا النمط، على غرار أصحاب النحو الأساسي.[2] ولكن إذا استقرأنا الفصيح من الكلام العربي، وبصفة خاصّة القرآن الكريم، نجد كلّ أنماط الجملة البسيطة، بما في ذلك الإخبار عن المعرفة بالنكرة، ولكن بكيفيّات معيّنة ومحدّدة، يحكمها قانون لغوي.

ولبيان ذلك وتوضيحه نقول: إنّ المعارف درجات، وأعرف المعارف بعد لفظ الجلالة الضمائر، وأدناها تعريفا الاسم الموصول، وسمّي موصولا لأنّه موصول بما يزيل إبهامه ويكسبه التعريف وهي الصلة. لذا ينعته بعض النحاة بالمبهم، وصفة الإبهام هذه هي التي جعلته يتذيّل ترتيب المعارف. وكما أنّ التعريف درجات كذلك التنكير درجات، وكلّما قلّت درجة تنكير النكرة اقتربت من المعرفة، وكذلك الأمر بالنسبة للمعرفة، كلّما قلّت درجة تعريفها اقتربت من النكرة، والرسم الموالي يوضّح ذلك.

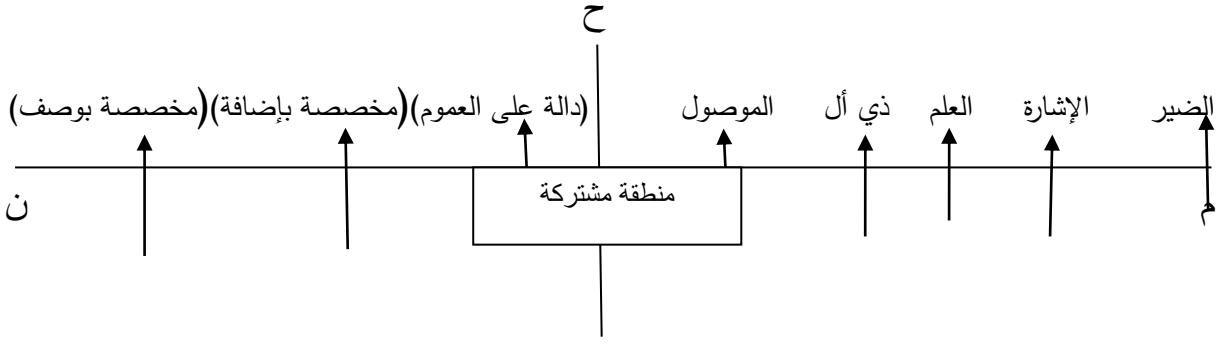

المستقيم (م ن) تترتّب على امتداده المعارف والنكرات، ويقسمه العمود (ح) إلى قسمين، بحيث تترتب المعارف على جهة اليمين، من (م) إلى نقطة التقاطع مع (ح)، التي هي نقطة حياديّة، بحيث تزداد درجة التعريف كلّما اقتربنا من (م) ، وتقلّ كلّما اقتربنا من (ح). وتترتّب النكرات على جهة اليسار، على امتداد القطعة (ح ن)، بحيث تقلّ درجة التنكير كلّما اقتربنا من (ح)، وتزداد كلّما اقتربنا من (ن). النقطة الحياديّة (ح) نقطة وهميّة لا وجود لها في الواقع، لأنّه لا يمكن لأيّ اسم أن يكون غير معرفة وغير نكرة في آن

[2] ـ ينظر أحمد أحمد مختار عمر، ومصطفى النحاس وهران، ومحمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي،ط1، 1404هـ 1984م، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص:259.

واحد. وجيء بها للفصل بين المعارف والنكرات. والمنطقة الحدودية بين المعارف والنكرات والتي يتوسّطها العمود (ح) منطقة مشتركة فيها أقلّ المعارف تعريفا، واقلّ النكرات تنكيرا. فيها قد يقع تبادل الوظائف بين عناصرها، أي أنّه قد تقوم المعرفة فيها مقام النكرة، فيخبر بها، كما تقوم النكرة فيها مقام المعرفة فيخبر عنها.

من ذلك ما نجده في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ (آل عمران 185). (كل) مبتدأ مضاف إلى (نفس)، نكرة أُضيفت إلى نكرة بقيت على حال التنكير. و(ذائقة) خبر مضاف إلى (الموت)، نكرة أُضيفت إلى معرفة فاكتسبت التعريف. فالتركيب من الناحيّة الشكليّة يتكوّن من مبتدأ نكرة، وخبر معرفة. لكن النكرة المرفوعة على الابتداء من ألفاظ العموم، التي تكافئ المعرفة في أداء الوظيفة النحويّة، لقربها منها، هذا من جهة، ومن جهة ثانيّة أنّها مخصصة بإضافة، وهذا مسوّغ ثان من مسوّغات الابتداء بالنكرة. والمعرفة الواقعة خبرا وهي لفظ (ذائقة) المعرّفة بالإضافة، اسم فاعل من ذاق، يتضمّن معنى الفعل ويعمل عمله، فصفة التنكير فيه قويّة، لذا قُرئ ذائقةٌ بالتنوين لإظهار التنكير، ونصب الموت. فلفظ (ذائقة) كونه مشتق يحمل معنى الفعل ويعمل عمله ـ وهو نصب ذائقة على المفعوليّة ـ جعل صفة التنكير فيه أقوى من التعريف الذي اكتسبه من الإضافة، وهذا ما سوّغ رفعه على الخبريّة.

ونجد أيضا من الإخبار عن المعرفة بالنكرة قوله تعالى:﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾، (آل عمران 96). (إنَّ) حرف مشبّه بالفعل، من نواسخ الجملة الاسميّة، تنصب المبتدأ وترفع الخبر. و(أوّل) اسمها منصوب، وهو مضاف، وبيت مضاف إليه، وجملة (وضع للناس) صفة لبيت. واللام المزحلقة للتوكيد، و(الذي) اسم موصول في محل رفع خبر، و(ببكّة) شبه جملة صلة أو متعلّق الصلة المحذوفة، والتقدير: (الذي يوجد ببكّة). فاللفظ الواقع اسما لإنّ والذي أصله مبتدأ هو المركّب الإضافي (أوّل بيت)، وليس اللفظ المفرد (أوّل)، رأس المركّب يأخذ حركة المحلّ وهي النصب بإنّ، وعجزه يجرّ بالإضافة. والمركّب الإضافي الذي يتكوّن من نكرة أضيفت إلى نكرة يساوي نكرة، ولكن هذه النكرة خصصت مرّتين، حيث خصص رأس المركّب وهو لفظ (أوّل) بالإضافة إلى لفظ (بيت)، وخصص عجزه بالصفة، حيث وصف لفظ (بيت) بجملة (وضع للناس). هذا التخصيص المضاعف جعل النكرة قريبة جدا من المعرفة، فكان هذا مسوّغا كافيا للرفع على الابتداء. أمّا اللفظ المرفوع على الخبريّة فهو الاسم الموصول (الذي)، وهو من أضعف المعارف تعريفا، عومل معاملة النكرة لضعف التعريف فيه. هذا من ناحية الشكل، أمّا من ناحيّة المضمون، أي دلالة اللفظ، فإنّ المركّب اللفظي (أوّل بيت) شيء واحد هو البيت الحرام (الكعبة)، ومدلول لفظ (الذي وضع ببكة) متعدّد لأنّه يدل على عدد بيوت مكّة. وإذا

كانت المعرفة هي ما دلّ على واحد، أو على محدّد، والنكرة ما دلّ على متعدّد، فإنّ هذا التركيب القرآني إن كان في شكله إخبار عن نكرة بمعرفة، فهو في مضمونه إخبار عن معرفة بنكرة، لذا يمكن عدّه وجها من وجوه الإعجاز الربّاني في النحو القرآني.

وقد أفردنا لهذا النمط التركيبي مقالا بعنوان: الإخبار عن النكرة بالمعرفة في القرآن الكريم، نشر في العدد العاشر من مجلّة حوليات الآداب واللغات الصادرة عن كلّية الآداب واللغات بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، في شهر فبراير 2018 م. لمن أراد الاستزادة في الموضوع.